

تطور الفكر السياسي اليوناني (2)

من السفسطائيين إلى أفلاطون وأرسطو

أ - الارضية التاريخية، الاجتماعية والسياسية لديموقراطية أثينا.

يتعذر تقديم اسهام السفسطائيين، ومن بعدهم آراء أفلاطون وأرسطو السياسية، في تطور الفكر السياسي اليوناني، دون الحديث عن **ديموقراطية أثينا** ومستجدات آثارها، الايجابية والسلبية، في المجتمع الأثيني، واليوناني بشكل عام. ولكي نذكر طبيعة مستجدات نظام الحكم الديموقراطي في أثينا، ينبغي لنا، قبل ذلك، التذكير بنوعي انظمة الحكم، التي عرفها اليونانيون قبل نظام الحكم الديموقراطي الأثيني⁽¹⁾.

ولذلك يحسن بنا تخصيص درسين **تمهيديين**، نعرض على ضوئهما بعد ذلك، **أفكار** أهم ثلاث مدارس في الفكر السياسي اليوناني؛ نعني بذلك أفكار **السفسطائيين** السياسية ومبادئهم الفلسفية، وأفكار كل من **أفلاطون** و **أرسطو** السياسية وخلفياتها الفلسفية ايضا.

يشفع لنا في ذلك أمران:

(1) هذه الخصوصية جعلتني اعرض لكم، بشيء من التفصيل، اهم مراحل التاريخ اليوناني السياسي والحضاري، **المتتملة** في المرحلة **الكلاسيكية** من تاريخ اليونان 800/1200 ق م. **مسيوقة** بالمرحلة القديمة (مرحلة دولة موكيناى وحضارتها - 1200/1600 ق م)، متبوعة بالمرحلة **الديموقراطية** الممتدة حوالي فرنين، بين 400/600 ق م تقريبا. والفترة الممهدة لها، المعروفة بفترة **الاصلاح** أو عصر **الاصلاح** (عصر **سولون** أو الحكماء السبع) الممتدة بين 800 / 600 ق م.

أولاهما: تفادي تقديم أفكار ونظريات سياسية للطلبة مجردة عن تاريختها، مما يجعلها تدرك لديهم أفكارا صماء، من اختراع عقول منظريها، أي محض منافسة عقلية بين المفكرين منزوعة عن أغراضها العملية، وعن تأثيرها في حركة التاريخ الاجتماعي والسياسي وتأثيرها هي نفسها بها.

ثانيهما: التأكيد على ان الديموقراطية الآثنية، التي شكلت الأرض الخصبة التي تبلور في ظلها الفكر الفلسفي والسياسي اليوناني، طيلة قرنين من الزمن (400/600 ق م)، لم تأت من فراع سياسي، بل كانت نتيجة مسار تطور سياسي طويل، أفرزته حقب تاريخية متعاقبة، متواصلة التأثير في بعضها، استمرارا وقطعة.

لذلك رأينا تخصيص درسين لهذا الغرض؛ درسنا هذا، وقد أفرزناه للحياة السياسية في العصرين السابقين للعصر الكلاسيكي اليوناني، أي عصر ظهور "دولة المدينة"; والدرس الثاني القادم سوف نتطرق فيه إلى خصائص الديموقراطية الآثنية، وإسهامها في بلورة الفكر السياسي اليوناني، في العصر الكلاسيكي؛ أي، فكر السفسطائيين وأفلاطون وأرسطو.

يؤكد مؤرخو الفكر السياسي اليوناني، أن فهم التجربة السياسية اليونانية في هذه المرحلة، مرهون بتوضيح تطور المجتمعات اليونانية فيها، على نحو يختلف عن كثير من المجتمعات الأخرى؛ أي بتوضيح خصوصية تطور المجتمعات اليونانية في المرحلة الكلاسيكية من التاريخ اليوناني. وهي الخصوصية التي ارتبطت بما عرف بـ "دولة - المدينة"، التي سماها اليونانيون "Polis". وهو نظام سياسي لم تظهر معالمه في الفترة ما قبل العصر الكلاسيكي، ولم يستمر أيضا في العصور اللاحقة بعده.

ففي المراحل المبكرة، وهي مراحل عصر "حضارة موكناي - Mycenae أو موسيناى -"⁽¹⁾ الممتد فيما بين 1600 - 1200 ق م، لا يملك المؤرخون عنها من المعلومات، سوى معلومات قليلة نسبية وجزئية؛ تتمثل في الآثار المادية ونحو ستمائة وثيقة مكتوبة، معاصرة لتلك المراحل؛ متبقية في قصر مدينة "بيلوس - pylos"⁽²⁾. إضافة إلى الملحمتين الشهيرتين الإلياذة والأوديسه، المتضمنتان لأهم المعلومات المكتوبة؛ المتبقية عن أقدم مراحل التاريخ اليوناني، وعن فكرها السياسي.

فالصورة العامة التي أمكن جلاؤها من هذه المصادر، تشير إلى انه قد ساد اليونان في تلك المراحل عدد من الممالك المستقلة نسبيًا، إذ كانت جميعها مرتبطة بنوع من التبعية لدولة "موكناي Mycenae" والولاء لها، بحكم تفوقها على سائر تلك الممالك وزعامتها عليها. وكانت كل مملكة من هذه الممالك يتمركزها قصر محصن؛ هو مقر الاسرة المالكة وحاشيتها. ومن أهم هذه القصور الملكية، ما عثر عليه في إقليم موكناي ذاتها، إضافة إلى قصور بيلوس Pylos وتيرنس Tiryns وإسبرطة Spart وأثينا Athenes وطبه Thèbes وكنوسوس Knossos في جزيرة كريت.

ويبدو من خلال هذه المصادر، أن الطبقة الحاكمة في هذه الممالك، عاشت في رخاء بلغ حد البذخ؛ بفضل ما حققوه من ثروة فاضت بها تجارة عالمية، أقاموها مع كل من مصر وسورية وفلسطين وآسيا الصغرى وقبرص. ويذكر المؤرخون أيضا، ومن خلال وثائق الكتابة الخطية الثانية، أن الأسر المالكة تحكمت، في رعاياها في تلك المرحلة المبكرة من تاريخ اليونان، من خلال تنظيم إداري محكم.

(1) هي أقدم حضارة عرفها اليونانيون، ومركزها مدينة "موكناي"، التي أنشأت حوالي 1700

ق م، بإقليم "أرغوليس - Argolis".

(2) مدينة يونانية قديمة تابعة لإقليم مدينة "موكناي" وقد عرفت أيضا باسم "نافارين - Navarin".

ولكن، نظام هذه الممالك، ورخاء أسرها الحاكمة وفاعلية نظام حكمها الإداري، بلغ نهايته، بعد حوالي اربعة قرون من السيادة. إذ لم يكد القرن الثاني عشر قبل الميلاد بدأ، حتى تتابعت أحداث مهولة - يتعذر علينا تتبع مراحلها المختلفة والتأكد من تفاصيل أحداثها ومعالمها بدقة - وضعت حدا لجمع هذه الممالك، ولعصر موكناي نفسه ولمعالمه الحضارية. أهم هذه الاحداث، كما تدون المصادر الأسطورية، هي:

أولاً: حروب "طروادة الدروس (Guerre de Troie)، التي خاضتها شعوب موكناي اليونانية ضد دولة طروادة وحلفائها في آسيا الصغرى؛ وهي الحرب التي خلدتها الشاعر هوميروس، كما ذكرنا، في ملحمة الشهيرة "الإلياذة". فرغم انتصار اليونانيين في هذه الحرب الطويلة (عشر سنوات كما تذكر الاسطورة)، إلا أنها أنهكتهم وشنتت وحدتهم، التي عرفوها تحت سيادة دولة موكناي وزعامتها.

ثانياً: ككل حرب طويلة مدمرة، تكون عواقبها وخيمة دائماً، أعقب حرب طروادة اضرابات وهجرات بشرية شملت جميع مراكز الحضارة في شرق البحر المتوسط، في اليونان وآسيا الصغرى وسورية وفلسطين ومصر. أما في اليونان، موضوع هذا الدرس، فقد اجتاحتها موجات ضخمة من الغزاة، شكلتها القبائل الدورية المتبربرة (Invasions Barbares)، التي جاءت على دفعات متتابة، على مدى قرنين من الزمن تقريبا، وكانوا من القوة والقسوة بحيث قضاوا تماما على أكثر السكان السابقين؛ من قتل ومنهم من لاذ بالفرار والهجرة، أو تحول إلى الرق (عبيد) عند الأسياد الجدد.

ثالثاً: في ظل هذه المرحلة الجديدة من تاريخ اليونان؛ مرحلة الغزاة الجدد والهجرات الداخلية، سادت الأمة، حتى صار من المألوف، بل من الطبيعي أن يسمي المؤرخون فترة القرون الاربعة، الممتدة فيما بين 800/1200 ق م، بعصور الظلام في تاريخ اليونان. وبسبب اختفاء الكتابة في هذه المرحلة، صار

يكاد يكون من المتعذر معرفة تاريخ دقيق بمعنى الكلمة لها؛ سوى ما يستمد من انطباعات عامة وغير دقيقة، من أشعار هوميروس⁽¹⁾.

ومع ذلك، فقد سمحت الأشعار الهومرية للمؤرخين، من استجلاء **صورة عامة** لإحدى مراحل التطور، منذ سقوط عصر **موكيناي**. حوالي 1200 ق م. وهي مرحلة نهاية عصر الظلام الممهدة لعصر اليونان الجديد؛ **عصر الإصلاح**، الذي سبق ذكره، بداية القرن الثامن (800 ق م)، انطلاقاً من مدينة ديلفي. صورة عامة تصف مجتمعاً **ملكياً** أقل وضوحاً ونضجاً، من ذلك التنظيم الاجتماعي والسياسي السابق، الذي كشفت عنه والوثائق **المخطوطة الثانية (Linear B)**. ولكن يمكن القول: إنها **ملكية ضعيفة غير محكمة الأركان** بعد، ملكية مشرفة على تحول إلى سيادة **أسرٍ ارسقراطية**، سمي نظام حكمها الجديد بها. **فالانقسام الطبقي**، الذي حصل في ظل سيادتها، إلى **حكام ورعية**، أو أشرف وعامة، إنقسام واضح المعالم فيها كل الوضوح؛ وتشمل الإلياذة أكثر من شاهد يمثل ذلك الانقسام الطبقي⁽²⁾.

ولكن، ليس ما يهمنا، في سياق درسنا هذا، هو هذا الانقسام الطبقي كتفاوت اجتماعي في حد ذاته، وإنما **آثاره السياسية**. فهو، إن كان يعبر عن الوضع الاجتماعي، في فترة التحول من **الملكة** إلى حكم الأشراف أو **الارستقراطيين** (أي، نظام الحكم الارستقراطي)، ويصوره بموضوعية، فإن الانطباعات التي تكوّن لدى هوميروس، هو شدة **الاحساس بالانتماء الطبقي** الذي لاحظته عند الناس (**أي، الوعي به**).

(1) يسجل المؤرخون ذلك بشيء من المفارقة الغربية. حيث تركت لنا هذه المرحلة الأخيرة من عصر الظلام اليوناني تام **الأمية** شامل الاضطراب، واحدة من اروع الاعمال الادبية ابداعاً في التراث الادبي الانساني (الإلياذة)، حيث ظهر هذا العمل الادبي الفريد في آخر مراحل ذلك العصر نهاية القرن **التاسع** 900 ق م.

(2) للوقوف على أحد هذه الشواهد، يراجع: مصطفى العبادي، ديموقراطية الأثينيين، مجلة عالم المعرفة، العدد الثاني، اكتوبر 1973.

فالارستقراطي الشريف شاعر بغناه واع بمكانته الاجتماعية المتميزة، والفقير حاسس بفقره ايضا دارك لوضعه. وهذا الاحساس بالانقسام الطبقي سوف يستمر وجوده ويزداد تأثيره في الحياة السياسية ومسار حركتها في اليونان، بعد زوال عصر الظلام. كما جاء في الإلياذة ذكر لنوع من التنظيم السياسي البسيط ساد العصر الملكي، تمثل في "مجلس شوري"، مكون من كار الأشراف (Boulè)⁽¹⁾، ومن اجتماع العامة. إلا أنه شكل، رغم بساطته ومحدوديته، نواة لتطور سياسي في النظم السياسية اللاحقة، التي ستعرف بها دولة المدينة بعد ذلك؛ أي في العصر الكلاسيكي، الذي نتقل الآن إلى التذكير، باختصار شديد، بأهم معالمه ومحطاته. وذلك تمهيدا لتحديد شروط ظهور النظام الديمقراطي في أثينا وفهم أسبابه، وتأثير كل ذلك في بلورة الفكر السياسي عند السوفسطائين وافلاطون.

خصائص العصر الكلاسيكي التاريخية والسياسية:

بظهور القرن الثامن قبل الميلاد، بدأت رؤية تاريخية جديدة تبرز في أفق اليونان الفلسفي والسياسي؛ حيث نجد أن خريطة بلاد اليونان السياسية قد تغيرت تغيرا كبيرا، عما كانت عليه في

(1) مصطلح سياسي يوناني استخدم في معظم الحقب السياسية، في اليونان، ولكن بدلالات مختلفة نسبيا، حسب كل مرحلة سياسية. إلا أنه، في كل الأحوال، يشير إلى مجلس ضيق أو مصغر مكون من أشراف ومن مواطنين، مكلفين بقوانين المدينة. وأول هيئة (أو مجلس - Boulè) تم تشكيلها كان مجلس أثينا، المنشأ من طرف سولون، سنة 594 ق م، عقب اصلاحاته الزراعية المعروفة. والمكون من 400 رجل، كل طبقة يمثلها فيه 100 عضو؛ طبقة الأغنياء الكبار (pentacosiomédimnes)، وهم المنتجون لما يواهي 500 ميدمن - Médimne على الأقل (les censitaires). و(ال Médimne هي وحدة قياس ووزن للمنتوجات الزراعية، الجافة والسائلة)؛ ثم طبقة الفرسان (les Chevaliers) وهي الطبقة التي تضم من يملكون أرضا أو عملا يتراوح منتوجه بين 500 و 300 ميدمن؛ طبقة الزوجيت - (Les Zeugites) ويشكلون الطبقة الثالثة، التي ينتج أصحابها أقل من 300 ميدمن وأكثر من 200 منه؛ وخيرا طبقة الثاسيين (Les Thètes) وهم من منتجه السنوي عن 200 ميدمن.

عصر النظام الفكري الذي ساد اليونان لمدة أربعة قرون كاملة
(800/1200 ق م) كما ذكرنا

فقد **زال النظام الملكي** من مصطلح بلاد اليونان وحلت
مكانه **مجموعات سادات** عليها مجموعة من الأسر
الارستقراطية، ذات الضيق والخصب العريق. كانت هي
بفسها غير مستقرة بعد. وفصلا عن ذلك زاد عدد **الكتابات أو**
الوحدات السياسية المستقلة، أكثر من أي وقت مضى. وهذا
النظام الجديد الذي برز في اليونان القائم على كثرة **الكتابات**
السياسية المستقلة، هو نظام **"دولة المدينة"** (Polis). التي
استفرت بها اليونان في عصرها الكلاسيكي. فيما بين القرن
الخاص وبهاية القرن الرابع ق م.

ويرى المؤرخون أن **إعدام الأمن** الذي أحدثته القروان الدورية
على بلاد اليونان، ربما كان وراء إحداث هذا **النشيب** الكثير من
اليونانيين، وانفسامهم إلى **كتابات سياسية مستقلة** بعضها
على بعض. وذلك بعد أن أصبح **أمن كل مجتمع**: مهما صغر
حجمه، أمما منفردا عن أمن الآخرين، و**يشغل سكان** هذا
المجتمع أو ذاك **وحدهم**: في ظروف غياب سلطة مركزية برعى
أمن الجميع عند الضرورة، في كل مكان من اليونان. أما
العامل الجغرافي⁽¹⁾ فكان له دوره أيضا في هذا النشيب، أو
على الأقل في تقرير ذلك **والإسهام في تكريس**

وبصرف النظر عن أي العاملين، كان له الدور الحاسم في ذلك.
فإن هذا الانقسام سرعان ما تدعم و تسخت فواعده في نظام
"دولة المدينة"، في عصر اليونان الكلاسيكي: حيث **طبع**
العكر السياسي اليوناني بطابعه، **واعنفدوا**، مع مرور الزمن.
بأنه **ينظامهم الطبيعي**، وأنه يمثل أرفى نموذج **للمجتمع**
الإيسابي المصحح (أي، نظام عالمي بمفهوم ذلك الوقت
للعالم). وأكبر دليل على ذلك من أن اليونانيين لما هاجروا،

(1) المقصود بذلك الطبيعة الجغرافية الصعبة للتونان والمكونة أساسا من مناطق
جبلية وحر وسهول ساحلية صعبة مما جعل مدينتها ومجموعاتها السكانية معزولة
بعضها عن بعض بشكل كبير

وانتشرُوا على شواطئ البحرين الأبيض والأسود، نقلوا معهم **نظام** "دولة المدينة" إلى بيئات جغرافية مختلفة **لم تفرض طبيعتها** الانقسام على أهلها ولم يعرفوه. وحين كتب كبار فلاسفة اليونان ومفكريهم؛ أمثال أفلاطون وأرسطو، خلال القرن الرابع قبل الميلاد، في الفكر السياسي وأفضل نظمه المأمولة، تناولوه من منظور **الدولة اليونانية** وفي إطارها؛ أي في إطار نموذج "دولة المدينة -"، ولم يتجاوزوا ذلك **النموذج** من التفكير السياسي لنظام دولة المدينة، بأي حال من الأحوال.

سبق وذكرنا أن عصر الظلام اليوناني، عرف في فترة منه نوعاً من **الحكم الملكي**، سرعان ما **تحول**؛ تحت تأثير تطورات اقتصادية وسياسية غير معروفة بالتفصيل، نظراً لقلّة الوثائق الخاصة بتلك الفترة، تحول **إلى حكم الأرستقراطية**. ولكن، مع ذلك فإن الانطباع السائد عند المؤرخين حتى الآن، هو أن هذا **التحول** لم يكن مقرونًا بأي مظهر من **مظاهر العنف** الاجتماعي أو السياسي. ففي **مدينة أثينا**، موضوع درسنا هذا، يبدو أن **صلاحيات الملك** انتقلت تدريجياً وعلى مراحل، إلى **أرباب المناصب** السياسية الجديدة من **الأرستقراطية**. وليس أدل على هذا الانتقال السلمي المتدرج للحكم في أثينا؛ وفي غيرها من بعض المدن اليونانية الأخرى، من **استمرار** إطلاق لقب (**ملك** - Basileús) على أحد المناصب الرئيسية **المنتخبة**⁽¹⁾ في أثينا، وفي غيرها من المدن اليونانية، بعد سقوط الملكية نهائياً.

وقد أفسح هذا التحول السلمي لنظام الحكم في اليونان، لمزيد من **الأسر المغامرة النشطة**، التي حققت إلى جانب الأرستقراطيين ثروات كثيرة. وقد سئمت هذه **الطبقة الجديدة**

(1) هذا يعني أن لقب **ملك** صار يطلق على شخص ليس **ملكاً** بالمعنى المتعارف عليه للكلمة، بل على شخص **منتخب**؛ أي **غير وارث للملك** كما كان معهوداً. بمعنى أن الحكم لم يعد وراثياً في أثينا والمدن الأخرى، في وقت مبكر من بداية العصر الكلاسيكي الجديد في اليونان. ولذلك فقد اختص هذا المنصب الجديد المُلقب بالملك بمهام شرفية دينية أساساً، وليس بمهام سياسية، وتحديدًا بالإشراف على طقوس التضحيات المقدسة وغيرها من الواجبات الكهنوتية، ذات التاريخ الموعغل في القدم.

من الأثرياء أن تظل **محرومة من مناصب الحكم**، بسبب عدم تمتعها بشرط الانتساب إلى **الأسر الشريفة** العريقة. ولذلك فإن هذا الوضع، غير المريح سياسيا لهذه الطبقة الجديدة من الأثرياء، ما كان له أن يستمر طويلا. بل سرعان ما بدأت المدن اليونانية تعاني مرة ثانية من سلسلة من الأزمات على مدى القرنين الثامن والسابع قبل الميلاد.

ففي القرن الثامن ق م، حدث **تلاحم** بين الارستقراطية القديمة وفئة هؤلاء الاثرياء الجدد وأسرهما. وهكذا أصبحت معظم المدن اليونانية **تحكمها** طبقة جديدة، **تتميز بالثراء بصرف النظر عن شرط النسب الشريف**، أطلق على حكمها، اصطلاحا، "**أوليغارشيا - Oligarchie**"⁽¹⁾. وقد حرصت هذه الطبقة الجديدة على تعميم سيطرتها على المجتمع وتعميقها، بزيادة ملكيتها **للأرض**، التي كانت لا تزال **مقياس الثروة الحقيقي**. الأمر الذي أدى إلى خلق تزاخم شديد على ملكية الأرض، مما ألحق ضررا كبيرا بصغار ملاك الارض، الذين وجدوا انفسهم فاقدين لأرضهم.

وهكذا، توفرت أسباب الأزمة واجتمعت؛ فبالإضافة إلى الزيادة الكبيرة في عدد السكان⁽²⁾، وخاصة الفقراء، ازدادت **حدة الانقسام الطبقي** بين الأغنياء والفقراء. ولم تجد **الأقلية الحاكمة** حلا محليا لهذه الأزمة، فلجأت إلى الاقدام على **تهجير الأعداد الزائدة** من السكان، وإنشاء **مستوطنات خارجية** انتشرت على سواحل البحرين **المتوسط والأسود**. وبعملية التهجير هذه، وتوطين المهجرين في المستعمرات الجديدة وجدت الأوليغارشيون **حلا خارجيا**، لمشكلة ملكية

(1) كلمة يونانية الأصل، وتعني حكم الأقلية. (Oligarkhia) باليونانية. مشتقة تركيبيا من كلمتين يونانيتين، **اوليغوس** (olígos) وتعني **صغير**، أو **قليل العدد**؛ و **أرخو** (árkhô) وتعني **قائد** أو **يقود** (Commander).

(2) يربط المؤرخون هذه الزيادة الكبيرة في السكان، بعامل الاستقرار النسبي، الذي عرفته اليونان في تلك المرحلة، بعد خروجها من حرب طروادة. إضافة طبعا إلى نسبة الزيادة الطبيعية في الانتاج الزراعي.

الارض للفقراء، سواء منهم الذين خسروا أرضهم، في عملية المضاربة، التي اشرنا اليها في درس سابق، مع كبار الملاك، أو الذين لم يملكوا أرضاً أصلاً. وذلك بتوفيرها لهم أرضاً في مستوطناتها الجديدة.

كما عاد هذا الحل بالنفع أيضاً على هذه الأولغارشية الجديدة نفسها، وكذا الطبقة الوسطى. وذلك من خلال زيادة نشاطها الزراعي وتطويرها علاقات تجارية مربحة مع دول شرق المتوسط، عبر هذه المستوطنات الجديدة. وكان من أهم نتائج كل ذلك أن تفوق اليونانيون على منافسيهم الفنيقيين (Les Phéniciens)، في السيطرة على تجارة شرق البحر المتوسط. وقد صاحب هذا التفوق اليوناني في التجارة العالمية، آنذاك، اختراع وسيلة جديدة للمعاملات التجارية، وهي اختراعها للعملة⁽¹⁾، في القرن السابع قبل الميلاد.

ونظراً لأن مساحة الارض الزراعية محدودة في اليونان، صارت عملية تكوين الثروة النقدية، مضمونة القيمة، حسب إمكانيات الأفراد، أسهل من الحصول على الأرض⁽²⁾.

ولكن، هذه التطورات ماكان لها إلا أن تؤدي إلى منافسة أخرى على الثروة النقدية، أشد من المنافسة على ملكية الأرض، فاجتمعت بذلك آثار التنافس على الثروتين، ثروة الارض والنقد معاً؛ انعكست آخر الأمر في إحداث سلسلة اضطرابات سياسية طال أمدها القرنين السابع والسادس

(1) كان لسرعة انتشار استخدام العملة وسيلة جديدة للمعاملات التجارية ردود فعل بالغة الأهمية والخطورة على الأوضاع الداخلية في المدن اليونانية. إذ لأول مرة ينشأ مقوم جديد في الحياة الاقتصادية، وهو ما أصبح يعرف بـ "رأس المال - Le Capital"، حيث أصبح معدنا الذهب والفضة يكونان بذاتهما ثروة محددة القيمة، ولذلك صار، لأول مرة أيضاً، رأس المال النقدي يمثل ثروة تنافس ملكية الارض وثروتها.

(2) لعل أبلغ شاهد على الأهمية التي اكتسبها رأس المال النقدي عند الناس، هو قول الشاعر الأيوني (نسبة إلى مقاطعة ايونيا - Ionie) بثرموس (Pythermos) "لم يعد هناك ما يشغل الناس، سوى المال". وهو شاهد من ساحل أيونيا.

قبل الميلاد كاملين. فقد حرص **أثرياء الثروة النقدية المحدد** على أمرين: تحويل أموالهم إلى **ملكية أرض** من جهة، والحرص على المشاركة في الحياة السياسية، **وتولي مناصب الدولة المهمة** من جهة أخرى. الأمر الذي أدى إلى **ارتفاع أسعار الأرض**، الذي أثر بدوره في **ارتفاع أسعار السلع الأخرى الضرورية للحياة**. بحيث **أضرَّ** هذا الوضع الاقتصادي الطارئ **بصغار الملاك والمستأجرين** من المزارعين ضرا كبيرا، فتورط أغلبهم في **الديون بضمان الأرض**، لمن كان يملك أرضا؛ أو **بضمان أشخاصهم** إذا كانوا مستأجرين للأرض، حسب التقاليد والأعراف السائدة. وبموازاة ذلك ظهر عنصر اضطراب آخر في المدن اليونانية الكبرى، تمثل في **تغير التركيبة السكانية** للجيوش فيها، حيث أصبحت متكونة في معظم تخصصاتها من **فئات اجتماعية متوسطة**، بعد أن كانت **حكما على الأثرياء** تقريبا. وبسبب زيادة أهمية أبناء هذه الفئات المتوسطة العسكرية، في جيوش هذه المدن، طالبوا بزيادة نصيبهم في الحياة السياسية؛ ووجدوا فرصتهم في الوقوف إلى جانب الفقراء، في صراعهم ضد النبلاء والأثرياء الجدد.

وهكذا، توفرت **ظروف أزمة** حادة، طالت مدن يونانية كثيرة، وبصفة خاصة **المدن التجارية** الكبرى؛ أزمة قادت، في شروط متفاوتة الشدة وفي أوقات غير متزامنة، إلى **ثورات سياسية** في كثير من المدن اليونانية المعروفة آنذاك. ولكنها ثورات رغم عدم تماثل أحداثها وتطابق أوقاتها، لم يقتصر هدفها في تغيير أشخاص الحكام، بل تعدى مطلبها جميعا إلى **تغيير القوانين ونظام الحكم السائد**. ولذلك انتهت هذه الثورات إلى القبول بنظام سياسي، لم يعمر طويلا، هو نظام **حكم الفرد الواحد**، الذي يتزعم الثورة، بديلا عن **حكم الأولغارشيا** القائم. وهو النظام السياسي الذي اصطلح عليه باسم "**تيرانوس** - Tyrannos أو Tyrant؛ أي في العربية (طاغية).

ومع أن هذا النظام لم يدم طويلا، إلا أن الطاغية كان يحقق **آمال الفئات الغاضبة**، في المراحل الأولى لحكمه، وذلك

بإصدار **مجموعة من القرارات الإصلاحية**، التي تنصف الفقراء؛ من أهمها مصادرة مساحات من أراضي الحكام السابقين وتوزيعها بين الفقراء. ولكن، هذه **القرارات الإصلاحية** لم تكن مجرد قرارات عرجاء مرتجلة من الطغاة، لمعالجة أزمة اقتصادية عصفت باستقرار المدن اليونانية، إنما هي تعبير مبكر نسبيا، عن عمق جذور هذه الأزمة؛ أي انها أزمة اقتصادية - سياسية تتطلب إصلاحات جذرية.

وفعلا، فمع بداية القرن السادس قبل الميلاد، كانت الأزمة قد بلغت ذروتها، حسب تشخيص أرسطو لأسبابها في **أثينا**؛ حيث ثقال: "كانت الديون بضمان تقترض بضمان شخص المدين، والأرض في أيدي قليلة، والأكثرية رقيق للأقلية؛ فثار عامة الشعب ضد الطبقة العليا، واقترن الصراع بالعنف، واستمرت المواجهة بين كلا الحزبين (**يقصد حزبي الفقراء والأغنياء**) وقتا طويلا، إلى أن توصلا إلى اتفاق بينهما إلى اختيار "**سولون**" حكما وحاكما وعهدوا إليه بأمر الدولة عام 593/594 ق م."

هذا هو الوضع الذي كلف **سولون** بمواجهته ومعالجة أسبابه، بتشريعات إصلاحية جديدة مناسبة. ويبدو أن سولون كان مؤهلا لهذه المسؤولية، حسب أرسطو أيضا. من حيث خبرته و من حيث وضعه في المجتمع كذلك. فقد وصفه أرسطو في عبارة شهيرة قائلا: "بأن سولون كان، من حيث النسب والمكانة، من أرقى رجال المجتمع، ولكن من حيث الثروة ومجال العمل من الطبقة الوسطى".

ولعل انتساب سولون إلى **الطبقة الوسطى**، هو جعل بيني تشريعاته في أثينا على **مدأ الاعتدال**، كما ذكرنا، والبحث عن الحل الوسط بين كبار ملاك الأرض والثروة وصغارهم. ولكن هذه المسألة تخرج عن نطاق درسنا هذا.

وختاما، يمكننا القول: إنه إذا كانت تشريعات سولون وإصلاحه قد طال تأثيره في الحياة السياسية اليونانية كثيرا، فإن نظام حكم الطغاة الذي طاله، لم يعمر طويلا، كما ذكرنا؛ فقد فشلوا

في محاولة توريث الحكم والعودة إلى النظام الملكي. ففي القرن السادس قبل الميلاد؛ أي حوالي قرن من الزمن فقط من بداية موجة حكم الطفاه، انتهت فترة حكم هذا النظام في معظم المدن اليونانية.

لكن نهاية هذا النظام السياسي وضعت اليونانيين أمام سبيلين ينبغي لهم سلكه: سبيل العودة إلى حكم الأقلية Oligarchie، الذي تزعمته إسبرطة - Sparte، وسبيل حكم الأكثرية؛ أي سبيل الديموقراطية - Démocratie، الذي تزعمته أثينا - Athènes، موضوع درسنا القادم.

....يتبع الدرس القادم

تبلور الفكر السياسي اليوناني (3)

من السفسطائيين إلى أفلاطون وأرسطو

الديموقراطية الأثينية

....تابع

الدرس الرابع

تبلور الفكر السياسي اليوناني (1)

من سولون إلى الفيثاغوريين

نستأنف درسنا هذا، حول مبدأ العدالة ومفهومها عند سولون، وكذلك عند الفيثاغوريين، وذلك تمهيدا لآراء السوفسطائيين فيها، إضافة إلى رؤية أفلاطون الناقد لأفكارهم السياسية والمناقضة لفلسفتها؛ وذلك ليس من أجل إقامة مقارنة مجردة صماء بينهم⁽¹⁾، بل من أجل رصد تطور الأفكار السياسية عند اليونانيين وتحول غاياتها، وفق مبدأ القطعة والاستمرار التاريخي للأفكار وتطورها.

- وأول ملاحظة يمكن تسجيلها، في هذا الخصوص، هي أن تواصل الأفكار، عبر مبادئها، ظل قائما في اليونان القديمة ومتواصلا لقرون عديدة، كما سنرى، باعتبارها مبادئ تعكس حاجات الانسان الطبيعية ومطالبه التاريخية؛ كمبدأ العدل والحق والمساواة والحرية... الخ⁽²⁾، وكذلك شروط لاجتماع الانسان و ضروراته، كالأمن الفردي والسلم الجماعي والتعاون الاجتماعي.... وغيرها من دواعي انتظام المجتمع واستقراره. فهذه الشروط تعكس حاجة الانسان الطبيعية للاجتماع الانساني. ولكن بروز حاجة الانسان الى مبادئ هذا الاجتماع الانساني (كمبدأ العدل والحق والحرية.. الخ) تفرضها

(1) مثل هذه المقارنة غير موضوعية وغير تاريخية. لأنها تعقد بين مطالب مرحلتين سياسيتين مختلفتين، مرحلة ما قبل الديمقراطية الآثينية، ومرحلة سيادة نظام الحكم الديموقراطي في أثينا، ما بين القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد.

(2) فمطلب الحرية السياسية الفردية مثلا، لم يكن من أولويات المواطن اليوناني الحر، قياسا بمطلب العدالة الفئوية والطبقية، حتى في عز الديمقراطية الآثينية؛ عدا الأولوية التي اعطتها الحركة السوفسطائية لحرية المواطن الفرد في أداء دوره في الدولة وممارسة حقوقه فيها.

7
المسورة التاريخية. وليس الطبيعية: أي حاجة الإنسان التاريخية إليها. ويرور هذه الحاجة التاريخية هو نفسه ولابد
بوجود ظروفه الموضوعية في المجموعات البشرية، غير
مراحل التاريخ الإنساني.

ولذلك فإن جدور هذه الحاجة و مدى تطامع الإنسان التي
مبادئها هو نفسه من منطلقات تطور المجتمع التاريخية.
وتطور وهي الإنسان هو نفسه بحاجته إليها.

ولهذا فإن إصالة عمل سولون الإصلاحى. قد تمثلت في
الإصافة التي قدمها لمفهوم العدالة والمساواة. فقد
تجاوز رؤيته لها رؤية الشاعران هوميروس وهسيودوس؛ فقد
حاش إصافته استنحابة لحاجة المجتمع إليها. في الطرف
التاريخى الذى فرضه الأزمة الاقتصادية، التى عصفت باستقرار
مقاطعة "إتيكا - Attique" ومدنها (كدلفى وأثينا بشكل خاص).
كما ذكرنا فى درسنا الماضى.

الأمر الذى جعله يضع تصوراً أوسع وأعمق لفكرة العدالة.
يستجيب لمتطلبات معالجة تلك الأزمة وتجاوز أسسها؛ تصور
يمثل هدفه. كما يفر هو فى اشعاره الممهدة لعمله التشريعى.
فى وضع قاعدة عامة للمساواة المتوارثة. بتعد بمفصلها
على أية طيفة من الناس. ادعاؤها حق النصف
الإجتماعى على غيرها من طبقات الناس الأخرى. أو دعاؤها
اليمنع بضرورة سياسية دون حق. فهو القائل: "لقد منح
الناس قوة كافية، فلم انتقمهم شرفاً يستحقوه أو أعطيتهم
أكثر مما يستحقون. بل وفيت رافعاً درعى، أحمى به الأعيان
والغفراء على السواء، فلم أسمح لهؤلاء أو هؤلاء أن يعفروا
وينمقوا دون حق".

ولذلك، لو حاول مُشرّع عصرنا هذا، قراءة حديثه لتشريعات
سولون، لأمكنه القول: إن سولون كان مصلياً قانونياً
وواضحاً لديستورياً ولكن لما نقول كان مصلياً. فهذا كافياً للقول
أيضاً: إنه لم يضع قانوناً دستورياً منفصلاً (أي من عدم). بل

إن كل ما فعله هو أنه سنَّ مجموعة القواعد التي سبق ذكرها؛
معتبراً أياها بمثابة إرشادات لموظفي الدولة لضبط
أعمالهم الإدارية.

وبما أن الموظفين كانوا، في نظره، خدماً للقانون، فقط
رأى ضرورة تدوين القانون كتابة، حتى يصح لأئحة مسطورة
(مكتوبة)، ويحل بذلك محل ما كن عرفاً غير مسطور عند
اليونانيين⁽¹⁾. وهو بكل ذلك يكون قد أقام، ضمناً، أساس
مشروع للدستور، يرتكز على سيادة هذا القانون المدون.
ووضع الموظفين فيه في مكانهم الطبيعي، أي خدماً
للقانون.

ولكي يضمن التزامهم بذلك؛ أي يضمن انهم يعملون وفق هذا
القانون، جعلهم مسؤولين أمام محاكم شعبية، ابتكر لها هو
نفسه نظامها، بفتنة نادرة. حيث جعلها تضم بضعة ألوف من
القضاة، يستطيع أفقر المواطنين أن يأخذ مكانه فيها
كقاض. وكان من حق هذه المحاكم؛ إلى جانب حقها نظر
الاستئناف في القضايا، مراجعة سلوك أي موظف في نهاية
مدة خدمته.

وبهذا النظام وضع سولون سيادة "حكم القضاء" بيد الشعب.
دون منحه طبعاً حق الاشراف على السياسة العامة؛ أي
"سيادة الحكم السياسي". ومع ذلك فنحن إذا ما أخذنا برأي
أرسطو، الذي صاغه بعد ذلك بأكثر من قرنين من الزمن، والقائل:
"إن صاحب السيادة على الحكم القضائي هو صاحب
السيادة على الدستور" يكون سولون، وفق هذا الرأي، قد
أقام، ضمناً، أساس صرح السيادة الشعبية؛ أي نواة أسس
الديموقراطية اليونانية.

أرسطو وأورد من خليفته سائبراً اليوناني

(1) وهذا الانتقال من العرف غير المدون إلى القانون المكتوب، يعد أهم
مؤشر على وجود الدولة نفسه؛ إذ لا وجود لدولة بدون قانون، ولا
وجود لقانون بدون دولة. فالقانون هو رمز وجود الدولة.

لكن، لا ينبغي ان يأخذنا رأي أرسطو بعيدا في هذا الأمر، فنحن إذا ما أخذنا بحدود العمل الذي قام به فعلا سولون فإنه لا يمكننا القول أكثر من أنه أقام أسس الديمقراطية اليونانية في المجال القضائي فقط، وليس في مجالها السياسي. إي أنه لم يضمن بإصلاحاته القانونية للشعب اليوناني أكثر من الحكم بالقانون وفق قواعد مدونة معروفة للجميع. ومع ذلك فإن ما أتاحه مشروع الإصلاح لدخول فقراء الأثينيين الجمعية، وإعطاؤهم بذلك حق صوتهم في انتخاب الموظفين (موظفو الدولة)، لم يكن إنجازا سياسيا هينا.

لهذا، يجدر بنا الاكتفاء بهذه الخلاصة حول إسهام سولون الأساسي، في تطور الفكر السياسي في اليونان القديمة، وفي تطوير الحياة السياسية فيها. أما تفاصيل أعماله الكاملة، فتخرج عن نطاق دروسنا. وهي تفاصيل مازالت موضع جدل، بين الباحثين في تراث الفكر السياسي اليوناني. بل إن كثيرا من الجدل حولها، كان قائما بين الأثينيين (مواطنو أثينا) أنفسهم، في نهاية القرن الخامس قبل الميلاد؛ خاصة الجدل حول معنى ما قام به سولون ومدى تأثيره في الحياة السياسية اليونانية. ولم يكن هذا الجدل ذو طابع أكاديمي بل كان ذو طابع عملي يعكس مواقف القوى السياسية المتنافسة⁽¹⁾، المؤثرة في الحياة السياسية في اليونان؛ وخاصة في أثينا.

ولأن فكرة الدولة والحكم والعدالة والقانون، كانت أهم شواغل الفكر السياسي اليوناني، كما رأينا؛ خاصة مع سولون ومع الشعاعران هوميروس وهسيودوس من قبله، فإن فكرة العدالة

(1) فقد كان الحزب الديمقراطي يرى فيه أبا للديموقراطية، التي ازدهرت في أثينا أيام حاكمها الشهير "بركليس" - Périclès - حوالي 429/495 ق م". أما المعتدلون، وهم أصحاب نزعة أوليغارشية (Oligarchie) محافظة. (وهي نوع من أنواع الحكومات ظهر في اليونان القديمة، تكون السلطة فيه محصورة بيد مجموعة ضيقة من الناس يشكلون طبقة مهيمنة)، فقد كانوا يعتبرونه أبا لدستور معتدل خلف أرضيته الأجداد. ولذلك ينبغي، في نظرهم، عودة أثينا إليه.

كانت أهم هذه الشواغل؛ وهي فكرة كانت تعني في أساسها **عدالة فئات الناس الأحرار وطبقاتهم**، لا المواطنين **الأفراد**.

نقول، ولأن **فكرة العدالة** كانت من أهم شواغل الفكر السياسي اليوناني، فإن هاجس البحث عن نظرية فيها وتبرير دواعي تجسيدها، قد شغل اهتمام العلماء أيضا بها، وتبرير فضائلها علميا؛ مثلما هو الحال عند العالم الرياضي اليوناني الكبير "**فيثاغورس**"، الذي سبقت الإشارة إليه؛ حيث قدم أتباعه لمواطنيهم **نظرية في العدالة** مستوحاة، كما سنرى، من نظرية العدد الرياضي عنده.

فقد كان هذا العالم مواطنا **أيونيا** (نسبة إلى مدينة أيونيا - Ionie) اليونانية، هاجر إلى جنوب إيطاليا واستوطن فيه، فأسس مدرسة هناك في مدينة "كروتون - Crotone"⁽¹⁾، صار له منها اتباع سُمّوا باسمه (الفيثاغوريون Les pythagoriciens)، كما سميت المدرسة باسمه (أي، المدرسة الفيثاغورية - Ecole pythagoricienne).

ومن المعروف أن مدينة أيونيا كانت، كما سبقت الإشارة في درس ماضٍ، منشأ الفلسفة الطبيعية الأيونية، فقد انطلق منها النقاش الحر حول **أصل الأشياء المادية الطبيعية المحيطة بهم**؛ حيث انصرف هؤلاء إلى العلوم الطبيعية، وكان أشهرهم "**طاليس** - Thales - حوالي 585 ق م"⁽²⁾. وكان أكثر ما حير هؤلاء في هذا العالم الطبيعي هو **تعدد** عناصره وكثرتها، وتغير حالاتها **وتحولها** من حال إلى حال، أو من عنصر على آخر. ولذلك، فقد تركز اهتمامهم في البحث عن "**الجوهر الواحد**"; أي الجوهر الذي يختزل هذا التعدد، والعودة إليه لفهم طبيعة

(1) مدينة تقع على الساحل الغربي لخليج تارونث - Tarente، في جنوب إيطاليا، على رأس أرضية ممتدة في بحر أيونيا؛ تأسست حوالي 710 ق م، من قبل الآشيون - Achéens. شعب من أصول هندو-أوروبية، استوطن الساحل الشمالي لليونان القديمة، في الألفية الثانية قبل الميلاد.

(2) هو الفيلسوف الذي تعود إليه بداية الفلسفة الطبيعية الأيونية، في اليونان القديمة.

عناصر الطبيعة كلها. نعني البحث عن المادة الأصلية الوحيدة التي كانت أصلا لعناصر الطبيعة المتعددة على اختلافها. والتي نشأت منها جميع هذه العناصر المرآية. وقد اوصلتهم مناقشاتهم الحرة لهذه القضية، في أيونيا، إلى استنتاجات أوسع مما كانوا ينشدون، حيث قادتهم إلى الاقتناع بأن حلول لغز هذا العالم الطبيعي، التي توصلوا إليها آنذاك، تنطبق أيضا على حياة الإنسان، بقدر انطباقها على حياة الطبيعة (أي الأرض). كما أن النتائج الخاصة بعناصر الطبيعة المادية والعلاقات المتبادلة بين هذه العناصر، كانت تتضمن بالنسبة إليهم، نتائج مماثلة لعناصر الطبيعة الأخلاقية للإنسان وما بينها من صلات.

صحيح، إن الإنسان لم يكن محور اهتمام المدرسة الطبيعية الأيونية الأساسي، قبل سقراط، ولا كانت الدولة وشؤونها شاعلمهم أيضا. إلا ان فئاتهم بنتائج مناقشاتهم فادتهم إلى الاقتناع بمماثلة مكونات الطبيعة بمكونات الإنسان الأخلاقية وعلاقاتها وكذلك مكونات الدولة والكيفية التي تم بها اتحاد عناصرها. وأول من خطا هذه الخطوة، وانتقل من الحقيقة المفترضة أنها حقيقة طبيعية إلى الحقيقة الأخلاقية المقابلة لها تم حقيقة الدولة. هم الفيثاغوريون.

فقد مكنتهم نظرية العدد الرياضية الفيثاغورية، من التعامل مع عناصر الطبيعة المادية بعناصر العدد الرياضية غير المادية (أي المجردة)، مما سهل لهذه النظرية الامتداد إلى عالم الإنسان وسلوكه الأخلاقي (أي ظهور امكانية تعميم نظرية العدد المجردة، على عالم سلوك الإنسان الأخلاقي المتعدد والمتحول)؛ حيث يمكن القول: إن المبدأ الأساس في هذا العالم الأخلاقي هو أيضا مبدأ العدد أو بالتحديد القاعدة العددية.⁽¹⁾

(1) وفكرة الامتداد هذه؛ أي الانتقال في تطبيق نظرية العدد الرياضية، من المبدأ الرياضي إلى مبدأ السلوك الأخلاقي عند الإنسان، يمكن مقارنتها، كما سنرى في درس قادم، بما جاء في محاوره أفلاطون للسفسطائي

وعلى هذا الأساس توصل الفيشاغريون المحدثون إلى فكرة **العدالة**، ذلك أن العدالة في نظرهم (العدالة في عالم العدد)، هي **عدد من الأعداد مضروب في نفسه**. أي أنه عدد **مربع**؛ والعدد المربع **ينسجم انسجاماً كاملاً مع نفسه**، لأنه يتكون من أجزاء **متساوية** عددها يساوي القيمة العددية لكل جزء على حدة. فإذا عرفت **العدالة** (بالمقارنة) بأنها **عدد مربع** ترتب على ذلك أنها تقوم على فكرة أن **الدولة** تتكون من أجزاء **متساوية**، أو ينبغي أن تكون كذلك. وكما أن العدد يبقى عدداً مربعاً، طالما **بقي التساوي بين أجزائه**. كذلك فإن الدولة تظل **عادلة** طالما تميزت بالمساواة بين أجزائها. **والعدالة** في جوهرها، ليست إذن سوى **المحافظة على هذه المساواة**.

ولكن السؤال الذي فرض نفسه بعد ذلك، هو كيف يمكن المحافظة على هذه المساواة؟ وقد أجاب الفيشاغريون عليه بإمكانية المحافظة على هذه المساواة بإنصاف المظلوم (المعتدى عليه). وذلك بأن **نأخذ من المعتدى**، الذي زاد نفسه **ضخامة وقوة** (أو غنى)، **ما أخذه أو ربحه ظلماً** من ضحيته التي زادها **ضالة وضعفاً** (أو فقراً)، **ونعيده كاملاً** إلى صاحبه الذي خسره. ومن هنا جاء التعريف الآخر الذي عرّف به الفيشاغريون **العدالة** بأنها **مقابلة المثل بالمثل**؛ وهو التعبير الذي عبرت عنه الحكمة القائلة **"بالكل الذي تكلون به يكال لكم"**.

ومن المعروف أن فكرة **العدالة الفيشاغورية** هذه، كان لها تأثيرها في رسم الاتجاه الذي أخذه الفكر السياسي الإغريقي

الشهير "غورغياس - Gorgias"؛ حيث يقول إن حُبّ الذات يتناقض مع فكرة الزمالة والصداقة الطبيعية... ويتعارض مع نظرية المساواة الهندسية. ويقدم مثالا لذلك **نظام سير الكواكب وانسجامه**. لأن كل منها يحافظ على مكانه المعين، ولا يخرق المساواة بالتدخل في شؤون غيره. **وقياسياً** على هذا النحو، أي على نظام الكواكب المنسجم، يجب على الناس أن **يحافظوا على ما بينهم من علاقات** (زمالة وصداقة... الخ)، وذلك بأن يبقى كل واحد منهم في مكانه المعين (يقصد مكانته في المجتمع)، ولا يخرق المساواة بالتدخل في شؤون غيره، للحصول على المزيد....

بعد ذلك مثلها في ذلك مثل فكرة العدالة التي جاء بها
سولون من قبله. فكما أنون فكرة سولون في فكر أفلاطون
وأرسطو، كما سوف نرى في درس قادم، كذلك أنون فكرة
الفيناعوريس في فكرهما السياسي. وليس أول على ذلك من
أن مفاد فكرتهم الذاتية إلى أن **الدولة هي مجموع أعداد**
مسيانية، وأن هدف الدولة هو تحقيق **الإنسجام** أو التوازن
الذي سموه **العدالة** وهو الذي يحافظ على انساق أعضائها.
هي الفكرة التي سبأخذ بها أفلاطون، بعد ذلك، في كتابه
"الجمهورية" **فكرته من العدالة**.

ولكن تتبع تفاصيل أثر أفكار سولون والفيناعوريس على أفكار
من تلاهم السياسية لا يدخل في نطاق هذا الدرس؛ فهو
موضوع منشعب كثيرا، يتعدى الأمام به في **منظومات سياسية**
هذا السدادوجية، المتمثلة، في محوره الأول، في **تحديد**
أهم شواغل الفكر السياسي الأخرى القديم، ورسم معالم
نظوره الكبرى، من خلال الإشارة الموجزة لأهم المعالجات التي
قدمت حلولا نظرية لتلك الشواغل العملية.

لذلك، يحد بنا الاكتفاء هنا بما تقدم من دروس **كفهم أول**
في هذا المحور، لننتقل في درسا القادم إلى القسم الثاني
منه؛ والمتمثل في المعالجات النظرية المقدمة إجابة، لشواغل
المواطن اليوناني الحر السياسية، **في عهد الديموقراطية**
الآتينية؛ بدء بالسوفسطائين وانتهاء بأرسطو مروراً
بأفلاطون.....

..... ينتج

الدرس القادم

تطور الفكر السياسي اليوناني (2)

من السفسطائين إلى أفلاطون

..تابع

الدرس الثالث

كيف، أين ومتى نشأ الفكر السياسي، في اليونان القديمة ؟

يختلف المؤرخون فيما يقيمونه من مقارنات، بين مراحل تطور الفكر السياسي في العصر اليوناني وعصرنا الحديث. فبينما نجد من يقارن كل العصور اليونانية القديمة إلى فترة القرن الخامس، بما نسميه بالعصور الوسطى من تاريخ أوروبا الوسيط، على أساس أن الفترتين بدأتا بهجرات للقبائل وانتهيتا باكتشاف لـ "**العالم والإنسان**"، إذ بنا نجد من المؤرخين من يقارن الفترة الأولى من تاريخ اليونان، قبل نهضتهم أيام "**سولون - Solon**" - حوالي 558/640 ق م"، بفترة العصور الوسطى من تاريخ أوروبا. ويضع فترة "**الإصلاح**" و"**عصر النهضة**"، في القرن السادس.

فإذا أخذنا بالمقارنة الثانية، أمكننا القول: إن الفكر السياسي في العصور الوسطى اليونانية، يتمثل في كتابات كل من الشاعران الكبيران "هوميروس - Homèros أو Homère - بالفرنسية - نهاية القرن الثامن قبل الميلاد" و "هسيودوس - Hesiodos" - تاريخ ميلاده غير معروف، ولكنه معاصر لهوميروس.

وهما الشاعران الوحيدان في ذلك العصر. وقد ورد في أشعارهما أفكار ذات طابع سياسي، تتعلق بشؤون الحرب و **وأحادية القيادة، والانضباط والطاعة، وحق الملكية الإلهي، والحكم، ودور القبيلة... الخ** خاصة في أشعار هوميروس الواردة في "**الإلياذة - L'Iliade**"، التي تضمن موضوعها قصة **حرب طروادة**، وبشكل أقل في "**الأوديسة**" -

L'Odyssee"، التي تركّز موضوعها على قصة نهاية حصار مدينة طروادة، وبدء عودة المحاربين إلى ديارهم.

كل ذلك جاء في أشعار هوميروس، في وقت كان يطلق فيه على "الملك" لقب حاكم المجتمع، كما كان كل زعماء القبيلة يحملون اسم "أمير"، ويدعون جميعهم شرف انتسابهم إلى سلالة الألهة. ولا يختلف الملك الفعلي عن ذلك، إذ كل ما يميزه عنهم، سوى كونه الشخص الذي اختاره المجتمع كله، وعينه حاكما له.

وهكذا نرى، من خلال أشعار هوميروس، أن القبيلة في أيامه - القرن الثامن قبل الميلاد - كانت ذات سيادة على نفسها. وان حاكمها الأعلى يتولى منصبه كمثل لها وناطق باسمها⁽¹⁾. ولأن ما يعنينا، في سياق درسنا هذا، ليس هو موضوع دور القبيلة السياسي في العهد اليوناني الوسيط، ولا رأي الشعراء هوميروس وهسيودس في ذلك أيضا، بل موضوع الملك والحكم بشكل خاص؛ باعتباره محور التفكير السياسي وتنظيره، في كل العهود، فإنه من الضروري الإشارة إلى موقفهما من ذلك، ولكن تمهيدا فقط لآراء من أتى بعدهما.

فبينما يعترف هوميروس بهذا النوع من الملكية؛ الملكية المستمدة أصلا من الحق الإلهي، حيث ينتسب الملك وامراء القبيلة، كما سبقت الإشارة، إلى سلالاته. فإن هسيودوس لا يعرف إلا زعامة (قيادة) واحدة، وهي الزعامة التي يتولها عدد من الامراء⁽²⁾.

(1) كانت هذه الخصائص هي تقريبا ذاتها خصائص القبيلة العربية، قبل الاسلام.
(2) وفي هذا الخصوص نقرأ له، وهو يخاطب أخيه برسيس، الذي ظلمه كما يقال: بما يلي: "....أي، برسيس، اتبع العدل واهجر التعدي، فالتقوى شر وبيل على الرجل الفقير، أما الغني فلن يستطيع في النهاية احتمال عاقبته، فالسماء تبعث الرخاء إلى الاخيار، أما الظالمون فلهم ولمدنهم الخراب والدمار، فالعدالة تحرز السبق في النهاية." ثم اضاف مخاطبا أياه عن لاعدالة الملوك بالقول: "....أي برسيس، هناك نوعان من النزاع، لا نوع واحد. هناك نزاع محمود يحفز المرء إلى الكد والعمل

وهو الرأي الذي ناقضه السفسطائيون بعد ذلك بثلاث قرون،
كما سنرى في درس قادم، بالرأي الذي كان يعتنقه الأمراء
في عهده.

ولكن ما يهمنا أكثر في سياق هذا الدرس أيضا، هو أنه في
القرن السادس قبل الميلاد (بين 500/600 ق م)؛ أي بعد قرنين
من الزمن من بروز أفكار هوميروس وهسيودوس السياسية،
ظهر فجر سياسي جديد في اليونان، إرتبط أساسا بأفكار
الشاعر والمشرع الكبير "سولون - solon".

ففي القرن السابع قبل الميلاد (بين 600/700 ق م)، كانت قد
اجتاحت اليونان أزمة اقتصادية⁽¹⁾؛ إذ ابتلعت عمليات رهين
أراضي الفقراء لدى الاغنياء أرضهم، فضمَّ الأغنياء، جراء

ومنافسة أقرانه، وهناك نزاع كريحه يدفع إلى الحرب وإلى الدمار. **ابتعد
عن دور القضاء** وتذكر ما اغتصبت مني وما قدمت من **رشوة إلى
ملوكنا** الذين لا يحكمون بين الناس بالعدل. (محمد سليم سالم، قصيدة
الأعمال والأيام لهسيودوس، مجلة تراث الإنسانية - 1964. ص 492)

(1) يمكن تبين مؤشرات بداية هذه الازمة في أشعار هسيودوس نفسه،
أي أن مؤشراتنا بدأت بالظهور في القرن الثامن قبل الميلاد، حيث أشار
إلى حالات الفقر، وإلى فساد الملوك ولا عدلهم؛ محذرا الأمراء من كل
ذلك. وذلك في انجياز واضح له إلى الفقراء والمظلومين، خاصة في
قصيدته المعروفة "**الأعمال والأيام**"; حيث نقرأ له فيها مقطعين معبرين
عن ذلك. فهو القائل: "...فالعمل شرف، والبطالة عار. والبطال كذكر
النحل يأكل ولا يعمل. والعمل مصدر الثراء، والثراء أساس المحد والشهرة.
ومهما كان حظك في الحياة، فعليك بالعمل، فهو أفضل لك.... والثقة
بالنفس تلازم الغني، ولكن ينبغي ألا يغتصب الثراء، فكل مال أخذ عنوة أو
خداعا فهو إلى زوال....". وهو القائل أيضا، في مقطع سابق عن هذا
المقطع لنفس القصيدة: "... أيها الأمراء، الحذر، الحذر! فالآلهة ترى جمع
من يظلم البشر ويحكم بغير الحق ولا يخشى الآلهة. ولزوس ألوف من
الأرواح ترصد أعمال الناس في أطراف المعمورة. والعدالة ابنة الإله زوس
تشكو إلى ابها قلوب البشر العاتية، حتى يدفع الأهلون ثمن ما ارتكب
أمراؤهم من الآثام.... إن من يرتكب إثما ضد إنسان ما يرتكب إثما ضد
نفسه...". راجع محمد سليم سالم، المرجع السابق، ص 488

المفهوم السوسيولوجي للدولة، (علم الاجتماع الثالث).

مفهوم المفهوم

يمكن تعريف الدولة لوسولوجيًا من تعريف Duguit بأنها [جارية عن مجموعة من الناس الاجتماعيين] "طبقًا لحالة وأثره محكومة بذلك فإن ينبغي" يخلو اسم الدولة على كل تنظيم للحياة السياسية القديمة منها والحديثة، المتقدم والمتأخر أي أن كل مجتمع سياسي مهما كانت صورته يسمى دولة⁽¹⁾ وأيضًا من تعريف ماكس فيبر التي يعرف الدولة على أنها [تنظيمًا عقليًا، يوفى القيادة الرشيدة التي تعي إلى استخدام القهر لتحقيق أغراضها، كما يعرفها أيضًا مشروع سياسي ذو طابع مؤسسي، تطالبه صيادته الإدارية بالنجاح وفي تطهيرها للأخلاق باختكار الإكراه أو القهر البدني المشروع، ذو الصفة الشرعية⁽²⁾ وأيضًا العديد من التعريفات الأخرى للدولة كتعريف دورن ماكفير⁽³⁾، و لكن التعريف الذي ~~يلاحظ~~ يلاحظ ~~في تعريف~~ فيه نوع من الاتفاق بين العلماء الإيثاميين والدارسين لموضوع الدولة هو التي يعرف الدولة، بأنه مجموعة من الأفراد يقدمون بصفة دائمة في إقليم معين، وتسيطر عليهم هيئة منظمة تستقر الناس على تسميتها حكومة⁽⁴⁾.

الدولة والمجتمع * الدولة كمنظمة اجتماعية

مصعب علم الاجتماع
ص 32، (مهم)
ص 60
ص 18 (الأنثروبولوجيا)

ذلك، أرض جيرانهم الفقراء إلى ملكياتهم. ولأن النتيجة الطبيعية لذلك؛ أي لهذه الازمة الاقتصادية، هي الفوضى، فقد كان من الضروري ظهور عقلية جديدة وقوانين جديدة في اليونان، غايتها تجنب الفوضى وتجاوزها.

أما هذه العقلية الجديدة فيردّ المؤرخون منبعها إلى معبد مدينة "دلفي - Delphes"⁽¹⁾ اليونانية، وأما القوانين الجديدة فقد شرّعها مُقنّنون، كان أبرزهم المشرع سولون. الأمر الذي جعل المؤرخين يجمعون على أن تعاليم معبد ديلفي كانت مصدر إلهام ما سُميَّ بـ "حركة الإصلاح اليونانية"، حوالي 600 قبل الميلاد.

فقد انفصلت مدينة دلفي عن قبيلة "الفوكسين"، ولم تعد تستمد هويتها منها، بل صارت دولة كنسية (أي، دينية)، وكان لمعبد دلفي شهرته، حيث كان كهنته، وفي طليعتهم الكاهنة "بيثيا - Pythia"⁽²⁾، يعتقدون بأسطورة قديمة، مفادها أن إلههم "أبولون - Apollon"، هو مبتدع التطهير، (Purification)، تطهير المذنبين من ذنوبهم والمجرمين من جرائمهم؛ بما فيها جريمة القتل. وقد توسع كهنة هذا المعبد في تفسير هذه الرواية (الاسطورة)، وتأويلها تأويلا شاملا، إلى الحد الذي جعلهم يعتقدون أن الإله أبولون (إلههم) هو مفسر الأخلاق اليونانية وواضعها، والمعبر عن قوانينها.

(1) مدينة اغريقية قديمة، تقع في سفح "جبل البارناس" الشهير "mont Parnasse"، وهي موطن معبد الإله أبولو، معبد مختلف الهلينيين (سكان اليونان الأوائل الأصليين) - sanctuaire panhellénique - هو معبد مدينة دلفي ذو الشهرة التاريخية المعروفة. إضافة إلى معابد أخرى، مختلفة الأحجام والأشكال الهندسية، تجمع روحيا مختلف الهلينيين أيضا (ssanctuaires panhellénique). وقد شملت تعاليم هذه المعابد الدينية كل سكان اليونان القديمة، بل وحتى بعض المجموعات البشرية من غير اليونانيين، أي من البرابرة كما كانوا يسمونهم.

(2) كانت أكثر كهنة معبد "أبولون" بدلفي، تأثيرا وقداسة في المعبد؛ فهي كما جاء في اسطورة الإله "أبولون" الوسيط الروحي بينه وبين الكهنة. وهي كاهنته وملتقطة وحيه.

وكان جوهر تعاليم هذا المعبد الأخلاقية (أي، فلسفته الأخلاقية) هو حاجة الانسان والاجتماع الانساني عموما، إلى الاعتدال. ولذلك فإن دروسه الوعظية كانت تدور حول جمال الاعتدال، وحاجة الانسان المستمرة الى تذكر أن لكل شيء حدود لا ينبغي ان يتخطاها. ولذلك كانت هذه التعاليم ترداد ان حب الكسب وشهوته، التي كانت سبب كل المتاعب السابقة، يجب ان يكبح جماحها، ليصبح شعار الحياة مستقبلا، ومبدأها، كما يُردّد كهنة معبد دلفي، هو: "لا للمغالاة، في أي شيء كان".

وهكذا، انتشر هذا التقليد الجديد في التفكير، وتغلغل في الحياة اليونانية، ويعمر طويلا فيها؛ بعد أن تعزز بفلسفات أخرى، جاءت بعد ذلك، كان أهمها فلسفة العالم والرياضي الكبير "فيثاغورس - Pythagore - حوالي 497/580 ق م" القائمة على مبدأ "الحد"، ومبدأ ارسطو الكلاسيكي المعروف بـ "الوسط الذهبي". فهذان المبدأان يعبران بكل وضوح على فلسفة الاعتدال، ويلتقيان بصورة مباشرة أو غير مباشرة، مع تعاليم معبد دلفي الدينية، حول الاعتدال.

ولكن، "أبولون" لم يكن مفسر الاخلاق اليونانية فحسب، بل هو أيضا المعبر عن القانون ومصدره. ولذلك كان هم المشرعين، الذين اقترنت حركة "الاصلاح اليوناني"، التي سبق ذكرها، بنشاطهم التشريعي، هو ايحاد الصيغ التشريعية لتطبيق الدروس (الأفكار)، التي انبثقت من معبد دلفي عن القانون وغاياته. والتي تنحصر في الاعتدال والوقوف عند الحدود المطلوب احترامها.

وفي هذا السياق، ظهرت رواية تتحدث عن سبعة حكماء، لا يذكر لنا التاريخ منهم، كأثر باق، سوى واحد هو "سولون". وينسب المؤرخون إلى هؤلاء الحكماء السبع، نشاطا سياسيا كبيرا؛ حيث يذكرون أن فلسفتهم السياسية قد صاغوها على شكل أقوال وحكم معروفة (Citations célèbres)؛ أي في قالب أمثال - Proverbes؛ قال عنه أفلاطون، في وقته (القرن الخامس

ق م): إنها كانت تتضمن بعض أحكام صادقة استمدوها من التجربة، أو استخلصوها من ملاحظات عبوزهم الفاحصة.

والواقع أن "أقوال الحكماء السبع" هذه، كانت، في أساسها، أحكام أخلاقية إلى حد كبير. ولكنها تضمنت في ثنائها حقائق سياسية؛ مثل الحقيقة القائلة: "إن المنصب كفيل بأن يظهر المعدن الذي صنع منه الإنسان". ويضيف أفلاطون أيضا، أن هؤلاء الحكماء السبع أهدوا، جميعهم، ثمار حكمتهم إلى معبد أبولون في دلفي؛ مؤكداً بذلك ارتباطهم بالتعاليم الإلهية (تعاليم الإله أبولون).

ومما يؤكد المؤرخون أن الامعكنيين - amphictyons⁽¹⁾، ناقشوا أقوالهم داخل معبد دلفي، بعد أن وضعوها على جدرانها، وذلك حتى يعطوها شينا من قدسية الوحي الإلهي.

أما جورج غرون⁽²⁾ فيعتبر هذه الأسماء الشهيرة: أسماء الحكماء السبعة، مهد الفلسفة الاجتماعية، في عصورها الأولى، كما كانت دلفي مصدر إلهام النشاط السياسي، الذي فام به المفتون ومسح فكر هذا النشاط، في عصر سولون؛ شانه في ذلك شأن الفلسفة الاجتماعية، وكان هدف هؤلاء المفتين، حسب ما سمحت لنا به أعمال سولون المدونة من حكم، هو أن يحسدوا دروس "الأعدال" و"الحد"، أو التحديد، في مجال الحياة الاجتماعية والسياسية. و أن يعيدوا

(1) الامعكنيون هم، كما يقال في اللغة العربية "سدية المعبد"، وفي المعنى الاعرفي القديم، هم أعضاء رابطة دبية مقدسة، نسهر على إدارة معبد ما وحراسه، والحفاظ على تعاليمه الدينية؛ ومن مهامهم الأساسية أيضا، إحياء المناسبات الدينية واجتماعياتها وصيغ طفوصها. وتتشكل أعضاؤها، عادة، من "ممثلين - Députés" عن كل شعب من الشعوب اليونانية المنتمية دينا إلى هذا المعبد.

(2) جورج غرون - George Grote - 1871/1794، مؤرخ انجليزي متخصص في التاريخ القديم، عرف بمألفه الشهير "تاريخ اليونان - Histoire de La Grèce"

بذلك للدولة وحدتها الاجتماعية، وذلك بتقيد استعمال الثروة. والاعتدال في ذلك.

وهكذا، سعى سولون إلى إدخال المثل الأعلى للمساواة الاجتماعية، في دولة مزقتها النزاعات بين الأغنياء والفقراء؛ محاولا كبح جماح الأقوياء ومنعهم من استغلال ثرائهم دون قيد، بإذلا ما بوسعه لرفع شأن الفقراء. فمن ناحية ألقى الديون التي تراكمت على فقراء الفلاحين، نتحة لعمليات الرهن، التي سبق ذكرها أول هذا الدرس، واضعا حدا أعلى⁽¹⁾ لملكية الأرض. وإصدار قوانين ضد الترف، قيد بها حق الأثرياء في بعثرة أموالهم بصورة تشر الحقد (حقد الفقراء والضعفاء).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاول، في المقابل، ان يجعل من الفلاحين ملاكا لمزارعهم. وتدعيما لرؤيته المتكاملة للأمن الاجتماعي والاستقرار السياسي في المجتمع، وضع قوانين تسهل للأحايب الإقامة في مقاطعة "أتيكا - Attique"⁽²⁾ ومدنها، وفي مقدمتها مدينة "أثينا - Athènes". حتى يمارسون بعض الحرف والمهن، التي تتطلب المهارة العالية. وبذلك شجع إقامة الصناعات التقليدية التي ثبت، أنها أعطت، مع مرور الوقت، خلاصا للفقراء وأنقذتهم من اليأس وعدم الاستقلال اللذين يولدتهما دوما النشاط الزراعي المحض، التابع هو بدوره لتقلبات الطقس الطبيعية وعدم استقرارها.

(1) لتتذكر فلسفة كهنة معبد دلفي وحكمتهم الدينية، القائمة على مبدأ الاعتدال والحد. أي وضع حد لكل تطرف. فهذا هو سولون يشرع مجسدا هذا المبدأ في تشريعاته القانونية المقترحة لحل إحدى أكبر المشكلات الاجتماعية السياسية التي عصفت باستقرار المدينة وسلمها الاجتماعي؛ مقترحا لذلك وضع حد أعلى للملكية يكبح به جماح الاغنياء وجشعهم اللامحدود للتملك (ملكية الارض خصوصا باعتبارها مصدر الثراء).

(2) هي مقاطعة إدارية من مقاطعات اليونان التاريخية، ولكنها اخذت أهمية خاصة، بالنسبة للمقاطعات اليونانية الأخرى، من كونها تضم دولة - مدينة "أثينا" الشهيرة. إضافة إلى انها تشكل شبه جزيرة في بحر ايجا.

فبهذه الاجراءات وبغيرها أيضا، سعى "سولون" إلى تكريس مبدأ العدالة الاجتماعية. ولقد قيل إن إنسانية قانون مقاطعة "اتيكا" (تشكل مقاطعة أتيكا شبه جزيرة)، كانت تعسرا عن خلق سولون واعتداله هو نفسه. فهو الذي خوّل لأي مواطن أثني، أن يقيم الدعوى بالنيابة عن شخص آخر، دون التعرض لأي خطر على نفسه، إذا علم أن جرما ما قد ارتكب في حق هذا الشخص؛ وذلك بهدف حماية الضعيف والمحتاج. (بمعنى ينوب عنه ويكفله قانونيا).

وبهذا خطا سولون خطوة كبيرة نحو إقامة عدالة منصفة لا تحايي أحدا. كما أصدر "قانونا للجمعيات"، جدير بالملاحظة والذكر هو أيضا. قانون يقول عنه الكاتب الالمانى "أورليخ فون فيلاموفتز": لقد وضع سولون قانونا ينص على مبدأ ان الجماعة التي لها عبادة مشتركة، لها الحق في أن تصوغ لنفسها قوانين تعترف الدولة بصلاحياتها، بالنسبة لأعضاء الجماعة؛ مادامت لا تتعارض مع قوانينها.....وهكذا، أقيم مبدأ حرية الجمعيات في اليونان القديمة.

ومما له دلالاته هنا التذكير أيضا، أن روح مدونة القانون الرومانى نفسها تعود إلى قانون سولون وتشريعاته.

.....يتبع الدرس القادم

"الفكر السياسي من السفسطائيين إلى أفلاطون"

وقد اعتقد العراقيون انهم ان الآلهة هي التي
 تبين المسلك وتعد ومناقضه، فنظام الحكم في
 العراق قديمًا كان نظامًا فوق اقليميا، أو فوق اقليميًا
 وراثيًا، وأن القابض البيروقراطي للملكة
 قد أصبح تحول بلغة الملك إلى سلطة شخصية
 مشتقة عن المجتمع، وعلى مبدأ الإقتدار
 الإلهي للملك قائمًا كما بقوله الأمير الموروث البابلية
 الذي سجل عام 539 ق.م/

المسألة

ملاحة أور،
 شرعية أور تموا -

« وحتى انك أور تموا » للشومري مؤسس ملالة
 أدر الثلاثة فقد أصدر مجموعته القانونية التي تحث
 باسمه، والتي تعتبر أقدم شرعية معروفة ومسرودة
 تم اكتشافها حتى الآن، وعندما وردت حورابي
 العرش في أيبه عام 1792 قبل الميلاد كانت ملكة
 صغيرة اجتمعت لتجارز 188 كلم طولها و 50 كلم
 عرضها، وكان حورابي من أعظم الملوك التي عرفتها
 العراق قديمًا وجاء في فترة من أخصب الفترات الشامية
 في تاريخ العراق القديم، إذ كان حورابي أبا كثيره
 فقد فتح حورابي فترة ملوية متريًا وبنيت
 أكدته حتى استطاع في بقية العصر أن يوفى على كذا الويلان
 السامية له ويؤرد بزعامه السيلاد وفي عمده
 اعتبر نفسه أنه « إله الملوك » مقرونًا بالعلية، حتى
 أن الأمثال البابلية عبرت عن اسلك أنه ~~مراة~~ ~~مراة~~
 الإله اعتبارًا أن حورابي تلقى تفويضًا الهيئيا،
 أو الحق الإلهي أو الإدارة الإلهية، شخصيًا من الإله
 « نينوا وانييل » وأن ملاحة اسلك هي نوع من التعبد.

وقد تم العثور على مسلة حورابي عام 1904 (ونرى عنها)



[قبل ظهور المسيح كان الفيلسوف أفلاطون يتحدث عن أنواع الحكمة (كتاب الجمهورية)]

جاد الفقيه أو عسطين بعد أفلاطون بـ "كاهن" ودرس فكرة العصر الوسيط بشكل متصير إذ بنى الفقيه القديم لأفلاطون و الفيلسوف المشيقي في بناء خاص، ~~في الفيلسوف المشيقي~~ في ثلاثة أو فصولين تختلف عن أفلاطون فهو أوقف و مؤمن مسيحي! استمد فكره من كتاب مقدس أن السلطة من الله، فلا سلطة لشخصي على آخر بموجب القانون الطبيعي، بل السلطة تفويضه لله، وقد تكون ممارستها في كل إدارة أو الإنتخاب أو العتد، فالعصر في التفويض الإلهي هو علاقة السلطة بالله. وأن حماية الله لا تترك التزل و أنفلة الحكم تدبر بكونه أو خطة لأن الله ينظر كل شئ، وكل ما في التاريخ ~~يبدو~~ مشقة

الفتنة، أوعسطين أن القانون الأبدى مصدره الله وهو مبني على قاعدة ونظام والله لنا يدبر كل الأمور بحسب القوانين التي حكمه وتعدلاً، وعلى الإنسان أن يتخير بيور الله ويخضع لهذه القوانين، ولا فقد توازنه فالقانون الزلوي يكوناً في كل مكان وزمان، وعلى الحاكم أن يغير نفسه مؤمناً من عهد الله، وأنه يولد مشيئة هذه أفكار أو عسطين التي لخصها في (كتاب مدينة الله) ولكنه لم يعبث شكلاً لها بل شدد قفله على الصلابة وضرورة تطهيرها من قبلة السلطة الشايية، وإشراقها.

[لكن في أي حق لا يمكن القول أن هناك نظام حكم مثالي لأننا رأينا في التاريخ ملوكاً حقراً أمجاداً الشعوبهم قد نظروها كما رأينا ملوكاً سيوا حواراً كما هو شأن الساماري في القصر الوبيضا، ورأينا صيغوريات حققت الصلابة لشعبها كفرنسا، ورأينا جمهوريات سببت الكوارث لشعبها كما هو شأن متلر في ألمانيا]

فقو جعل المدينة القافلة لأفلاطون قائمة على نعمة روحية قائمة على الإيمان والله سبحانه.

أفلاطون أرسلوا

$$5(x) + 10 = 0$$

$$5x = -10$$

$$x = \frac{-10}{5}$$

$$= -2$$

$$5(-2) + 10 =$$

$$-10 + 10 = 0$$

في مدينة الله

$$ax + b = 0$$

$$ax = -b$$

$$x = \frac{-b}{a}$$

$$5(2) = 10$$

تاريخ الفكر السياسي

من المعرفة السياسية الى علم السياسة

ليس ثمة اليوم علم واحد فقط يدرس المجتمع والحياة الاجتماعية وظواهرها، بل ثمة علوم عديدة تقوم بهذه المهمة، تسمى العلوم الاجتماعية و/أو الانسانية؛ مثل علم الاقتصاد وعلم السياسة وعلم النفس وعلم الاخلاق (أي علم تقييم سلوك الانسان وقيمه في المجتمع) وكذا الفلسفة والسوسيولوجيا (أي علم الاجتماع بالمعنى الضيق والحديث للكلمة) ...الخ. فماذا يتميز علم السياسة عن باقي العلوم الانسانية الأخرى التي تدرس المجتمع؟، وما علاقته بتاريخ الفكر السياسي والمعرفة السياسية عموماً؟، وقبل ذلك ما علاقته بتاريخ الفكر الاجتماعي والمعرفة الاجتماعية أيضاً؟.

وفي هذا الخصوص يجدر بنا القول: إن كل علم من العلوم تسبقه معرفة عامة بموضوع ذلك العلم؛ تتراكم تدريجياً وتتطور نوعياً، عبر السنين، تزداد من خلالها وعبرها إماماً بظواهر الموضوع، وتزداد قدرة على تفسير اسبابها وتحديد مكوناتها عبر السنين أيضاً، بل وحتى عبر العصور.

وإذا ما تجاوزنا تفاصيل وحيثيات ظهور المعرفة السياسية وبدايات توظيفها مجتمعياً في التاريخ، يمكن القول: إن حاجة الانسان الى السياسة كانت ضرورة فرضتها حاجته الى الاجتماع الانساني.

لذلك، فنحن نعتقد أن تقديم لمحة عن تاريخ المعرفة الاجتماعية والسياسية؛ أو ما صار يسمى علوماً اجتماعية، لا سهل علينا معرفة المقصود بالفكر السياسي ونشأته؛ وبكل فكر اجتماعي ذو صلة موضوعية بالأفكار السياسية ونشأتها الأولى فحسب، بل تفرضه علينا أيضاً مبررات منطقية ومنهجية، تلزمنا بها حقائق تاريخية، اجتماعية وسياسية، معروفة، كما

سنرى لاحقا؛ مبررات منطقية ومنهجية غايتنا منها هنا، التمييز بين علم السياسة وتاريخ الفكر السياسي والمعرفة السياسية عموما.

ولما نقول علاقة الفكر السياسي بالفكر الاجتماعي، يعني اساسا علاقته بالفكر الديني؛ فالفكر الديني والاجتماعي كانا، كما هو معلوم عند جميع مؤرخي الفكر، متداخلين يتعذر الفصل بينهما في معظم القضايا، وفي كل مراحل التاريخ القديم والوسيط، وذلك منذ نشأة الفكر السياسي في احضان الفكر الاجتماعي والديني في اليونان القديمة، كما سنرى في دروسنا اللاحقة.

• علم السياسة :

• تاريخ الفكر السياسي :

• المعرفة السياسية :

1 - الفكر الاجتماعي والسياسي السابق على علم الاجتماع وعلم السياسة

أ - العصر القديم:

ظهرت البذور الاولى للتفكير الاجتماعي منذ أقدم الأزمان، في **الاساطير والاديان والفلسفات القديمة**. الامر الذي جعل مؤرخي هذا الفكر يقرون: أن في كل مجتمع سوسولوجيا (أو معرفة اجتماعية) مضمرة، نادرا ما تظهر، أو ما يُعبّر عنها، في صورة **معرفة متسقة** (أي في صيغة نظريات متكاملة). فالافكار الاجتماعية البسيطة التي عرفتتها مجتمعات الشرق القديم وحضاراته، قد اتصفت بالطابع **العملي المنفعي الاخلاقي**، **وبالنظرة الاسطورية الدينية الى الحياة الاجتماعية**. ولم تظهر الافكار الاجتماعية والسياسية المتماسكة، نظريا، إلا في العصر اليوناني. ففي القرنين السابع والسادس قبل الميلاد (600/700 ق م) حدث انعطاف تاريخي كبير في بلاد اليونان، أدى الى ولادة **العلم النظري**، وذلك في مدن آسيا الصغرى الأيونية اليونانية (آسيا الصغرى ذلك الوقت هي هضبة الأناضول اليوم؛ أي الجزء الأكبر من تركيا اليوم)

وإذا ما قورن التفكير الاجتماعي اليوناني بالافكار المأثورة أو بالأحرى المعروفة عن حضارات **الشرق القديم** (يقصد بحضارات الشرق القديم حضارات كل من: مصر الفرعونية، وبلاد ما بين النهرين - أي العراق وسوريا وفلسطين ولبنان اليوم المعروفة بحضارت **سومر وأكاد وبابل وأشور وكلدان** - إضافة الى حضارات **فارس والهند والصين**). نقول إذا ما قورن هاذ التفكير الاجتماعي اليوناني، بتفكر هذه الحضارات السابقة عليه، أمكننا القول: إن نمطا جديدا من التفكير الاجتماعي والسياسي أرقى نوعيا من سابقه قد رأى النور في اليونان.

ففي هذه الفترة بالذات (أي، القرنين السابع والسادس قبل الميلاد) نشأت بدايات التفكير العلمي المقصود لذاته (أي المتجرد من المنفعة العملية المباشرة)، وطرحت مسائل نظرية جديدة غير معهودة، تصدى اليونانيون اليها بحثاً عن الاجابة عنها باستخدام وسائل عقلية وطرق تفكير لم تكن معروفة قبل ذلك، الا بصورة بدائية أولية (غالبا ما كانت اسطورية).

أما شروط نمو هذا العلم النظري (العلم الذي صار يسمى فلسفة) وازدهاره، فيردها المختصون بتلك المرحلة وبذلك العلم، إلى خصوصية علاقات الملكية الناشئة، القائمة على أساس نظام العبودية، الذي تمكن اليونانيون من خلاله من تطوير قوى الانتاج وتنويعه في مجتمعهم، ومن ثم الدفع بمجتمعهم الى الازدهار والرخاء الاجتماعي النسبي في مدنهم الاساسية؛ وبشكل خاص مدينة اثينا.

فقد ادى الانتقال من نظام الانتاج البدائي إلى نظام الانتاج العبودي إلى فصل النشاط العملي عن النشاط الفكري، حيث ظهرت فئات اجتماعية جديدة، مكنها رخاؤها الاجتماعي، المتولد عن فائض الانتاج وتعاضمه، من ترك النشاط العملي والانصراف إلى النشاط الفكري (أي التأمل في مسائل الوجود والحياة والانسان)، وفي النظم المثلى لشؤونه العامة وفي طرق البحث العلمي والتعليم...الخ)

لقد أدى التطور الاقتصادي الكبير، والخالي من الازمات نسبيًا، (تجارة، حرفة، عمل العبيد المنتج...الخ)، وتراجع السلطات التقليدية أمام صعود السلط الجديدة، الناتجة عن ظهور أشكال سياسية جديدة، موافقة لهذا التطور الاقتصادي، التجاري والحرفي منه خصوصاً لقد ادى كل ذلك إلى تكوين نظرة عقلية إلى العالم والانسان، تجلت صورتها بشكل واضح في ما صار يسمى منذ ذلك الوقت بالفلسفة اليونانية، المتحررة من بقايا النظرية الاسطورية للعالم والانسان والمجتمع.

فلسفة عقلية متحررة، ارتقت تدريجيا من مستوى النظر
الاختباري الحسي المباشر للأشياء، (أي المعرفة الحسية
المباشرة للأشياء)، إلى مستوى النظر العقلي المحرد
للأشياء (أي المفاهيم والتصورات المحردة) ومحنة
الحقيقة والحكمة لذاتهما.

ومما هو جدير بالذكر هنا، ان هذه الفلسفة الناشئة في بلاد
اليونان، قد اتجهت في البداية إلى دراسة الطبيعة. أما التفكير
في العلاقات الاجتماعية فظل مشتتا غير منظم، لمدة ليست
قصيرة، مقتصرًا على مجال الاخلاق والسياسية العملية. الا أن
هذه الفلسفة الطبيعة قد تميزت بالثقة بالعقل والنظرة
المتفائلة بالمستقبل. الامر الذي جعلها تؤمن بقدرتها على
تفسير كل شيء، بما فيها الانسان نفسه، بالسببية الطبيعة
الخالصة، التي تستغني عن أشكال الوعي الاسطوري والديني
السابق.

لكن هذه الروح العقلية، التي اتسمت بها هذه الفلسفة
الجديدة، المؤمنة بالتقدم، ظلت مع ذلك تفتقد الى رؤية نظرية
متمايزة ومعقدة عن الانسان والمجتمع. فقد بقت الافكار التي
تدور على مسائل العلاقات الاجتماعية وسياستها غير
منظمة، تراوح مكانها تقريبا كما كانت في البداية، قليلة ومشتته
وغير منفصلة تماما عن التفكير الاسطوري والديني، حوالي
قرنين من الزمن (القرنين السادس والخامس قبل الميلاد).

فما هي خصائص هذا التفكير الاجتماعي والسياسي المبكر
في اليونان، وأين ظهر بالذات وكيف، وما هي حيثيات كل ذلك؟

ب - نشأة الفكر السياسي في اليونان القديمة

يطرح علينا الحديث عن نشأة الفكر السياسي في اليونان
القديمة مجموعة من التساؤلات، تفرض نفسها على الباحث
في تاريخ الفكر السياسي عموما، وعلى طالب العلوم

السياسية خصوصا، الذي هو بصدد بداية تكوينه في هذا العلم. واهم هذه التساؤلات هي:

آ - لماذا اتخذ الفكر السياسي الاغريقي (اليوناني) بالذات أساسا للفكر السياسي الحديث ؟

ب - هل يعني هذا الاختيار عدم وجود فكر سياسي سابق عليه؟

ج - وإذا سلمنا بوجود فكر سياسي شرقي سابق على هذا الفكر السياسي الاغريقي فلماذا لم نتخذه منطلقا للبحث في تاريخ الفكر السياسي عموما؟

يجمع معظم مؤرخي الفكر السياسي على اعتبار العصر الاغريقي بداية للتاريخ السياسي بصورة عامة، الا انهم لا ينفون وجود تراث سياسي سابق عليه، بل يؤكدون وجوده في مجتمعات الشرق القديم - وهذا امر طبيعي، فكل مجتمع انساني، توجد فيه ضمنا، كما سبق واشرنا، افكار اجتماعية وسياسية مناسبة - فالشرق القديم كان يعمر بالفكر السياسي، الا أن ذلك لا يعني انه ترك لليونانيين بعده، نظريات سياسية متكاملة. فالفكر السياسي المتكامل في صيغة نظريات سياسية لم يظهر الا في اليونان، بدأ من القرن الخامس قبل الميلاد، كما سنرى لاحقا.

وترتبط هذه النشأة (نشأة الفكر السياسي في اليونان)، كما يؤكد معظم مؤرخي هذا الفكر، إضافة إلى ما سبق ذكره، بما صارت تتميز به العقلية اليونانية من تحكيم العقل في الشأن السياسي العام. فبدلا من ان يظل اليونانيون في مجالات الدين كما ظل من سبقهم، وبدلا من ان يبقوا مسلمين بأوضاع هذه الدنيا على علاقتها وينظروا اليها بعين الايمان، فانهم صاروا يتخذون لانفسهم موقف المفكر المتسائل بجرأة عما يدور